



قضايا تستحق اهتمام الحكومة



رياض شمسان

في جلسة (مقيل) جمعتني بعدد من الأصدقاء في منزل صديق بصنعاء.. تحدثنا على مدى حوالي خمس ساعات عن العديد من القضايا الوطنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية الراهنة في بلادنا.. وهي قضايا مهمة جدا تستحق اهتمام الحكومة من خلال الأخذ والعمل بالمقترحات الوطنية الإيجابية المذكورة أدناه التي طرحها الأصدقاء في (المقيل) والمشهود لهم بالكفاءات العالية والخبرات الواسعة في العديد من المجالات السياسية والاقتصادية وغيرها.

بداية تحدث أحدهم قائلا: (في خضم هذه الظروف العصيبة التي تشهدها بلادنا حاليا، ما علينا إلا أن نحمد الله سبحانه وتعالى ونشكره على لطفه باليمن ورعايته لها. ويتوجب علينا جميعا أبناء اليمن -مسؤولين وأحرابا وتجارا ومنظمات جماهيرية ومواطنين- المزيد من التقرب إلى الله جل شأنه بالعبادة والتقوى والأعمال الصالحة التي ترسخ الخير والمحبة والأمانة والصدق والوفاء في مجتمعنا اليمني، وبذلك سيبارك الله خطانا وستقلب على تلك التحديات الخطيرة الراهنة التي أتضح لنا أنها ناتجة عن مخطط تأمرى خارجي تقوم بتنفيذه مجموعة من العناصر الأرتزاقية الإرهابية في عدد من مديريات محافظة صعدة وبعض مديريات المحافظات الجنوبية في محاولات بائسة لإثارة الفتنة وإغلاق الأمن والاستقرار وعاقة مسيرة التنمية والاستثمار في البلاد، ومستغلين بذلك ظاهرة البطالة لاستقطاب الشباب العاطل عن العمل في تنفيذ مخططاتهم التأمرى الإرهابي، ما يعني أن الشباب المغرر بهم أصبحوا ضحية البطالة التي أدت إلى إثارة المشاكل).

قال صديق آخر: (هذا كلام صحيح، البطالة هي الهم الأكبر الذي يقاسي مجتمعنا منه الأمريين، مع العلم أن الفقر والبطالة وجهان لعملة واحدة، ولو تخلصنا من البطالة لن يكون هناك فقر، وهو ما أكد عليه الأخ/ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية في رسالته التي وجهها إلى الحكومة قبل حوالي ثلاثة أشهر بضرورة العمل على تنفيذ الأولويات التي تتصلها المرحلة الراهنة وحينها شكلت الحكومة مكتبا تنفيذيا خاصا بإنجاز تلك الأولويات، ولكن لا ندرى ما هي أسباب تقاسم الحكومة حتى اليوم عن تنفيذ توجيهات رئيس الجمهورية؟! فقد كنا نتوقع من الإخوة رئيس وأعضاء الحكومة التفرغ الكامل لتنفيذ توجيهات رئيس الجمهورية بالعمل يوميا ليلا ونهارا لإنجاز المهام الوطنية الكبيرة المناطة بهم، فإذا بالحكومة تترك الأولويات جانبا وتعقد اجتماعا واحدا فقط يوم الثلاثاء من كل أسبوع لمناقشة قضايا عادية، وكان الأمر لا يهمها من قريب أو بعيد. وما يهم رئيس الوزراء والوزراء هو التنافس على شراء ولبس آخر موديل من البدلات والكرافات والظهور كل ثلاثاء في التلفاز ناهيك عن أحدث أنواع السيارات وغيرها من الامتيازات وبدلات السفر وحضور الندوات المحلية والتفنن في إلقاء الكلمات غير عابئين بما يدور في البلاد من مشاكل اقتصادية واجتماعية وأمنية. فمتى إذن ستتحرك الحكومة وتلتزم بتنفيذ الأولويات التي أحالها إليها فخامة رئيس الجمهورية)!!

أما أحد الأصدقاء المتخصصين في المجال الاقتصادي فقال: (المفروض على الحكومة اليوم أن تبادر بمعالجة وحل ظاهرة البطالة التي تعتبر السبب الرئيسي للمشاكل القائمة في بلادنا. حيث يتوجب على الحكومة إنشاء صندوق لمكافحة البطالة، بتحويل ذاتي من المخصصات المالية المعتمدة من خزينة الدولة والخاصة بمكافحة الفقر والتمتلكة في صندوق الرعاية الاجتماعية الذي أثبت عدم جدواه في مكافحة الفقر، ولذا يمكن أن يؤخذ جزء كبير من ميزانية صندوق الرعاية إضافة إلى استغلال الامتيازات المالية المحلية والخارجية المخصصة لمكافحة الفقر واعتمادها لصالح (صندوق مكافحة البطالة) وكذا إسهام الجهات الحكومية الأخرى بالأموال المجدمة لديها في دعم الصندوق مثل وزارة الأوقاف / هيئة التأمينات / مؤسسة التأمينات الاجتماعية إضافة إلى صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسلمي، وغيرها من البنوك مثل: البنك اليمني للإنشاء والتعمير والبنك الأهلي وبنك التسليف التعاوني والزراعي.

وبذلك سيحصل الصندوق على رأسمال كبير، وبالتالي يتم اختيار وتعيين قيادات اقتصادية ذات كفاءة عالية وخبرة واسعة للقيام بإنشاء الصندوق ووضع خطة العمل المطبوعة لمكافحة البطالة في بلادنا تبدأ عام 2010م في المحافظات الجنوبية والشرقية. ثم في عام 2011م في المحافظات الشمالية والغربية. ويهدف الصندوق إلى خلق مجتمع إنتاجي، من خلال إقامة مشاريع إنتاجية صغيرة ومتوسطة ومشاريع زراعية تستوعب مجاميع الشباب حسب ميولهم ومؤهلاتهم. ويشترك في ذلك الإخوة المحافظون والمجالس المحلية والجامعات ومكاتب الشؤون الاجتماعية وغيرها من الجهات المعنية في كل محافظة بحيث يقوم الأكاديميون بوضع دراسة جدوى اقتصادية للمشاريع الإنتاجية المطلوب إقامتها في كل محافظة حسب مقوماتها الطبيعية. كما تقوم المجالس المحلية وغيرها بعمليات مسح شامل وحصر وتسجيل الشباب العاطلين عن العمل والأسر الفقيرة القادرة على الإنتاج، وإقامة معارض لتسويق منتجاتها... الخ.

وبذلك سيرتبط وينشغل الشباب بالعمل، ولن تكون هناك مشاكل بل وسيقف الشباب صلابة أمام أي مرتزق يحاول إثارة الفتنة والمشاكل في البلاد). ثم تحدث صديق آخر عن دعوة فخامة الأخ رئيس الجمهورية إلى الحوار الوطني قائلا: (هذه الدعوة مبادرة حكيمة لأن الحوار ضرورة ملحة تحتم على كافة الأطراف المشمولة بالدعوة إلى الحوار تحت سقف الثوابت الوطنية وتحت قبة مجلس الشورى، أن تبادر إلى طاوله الحوار وتطرح ما لديها من رؤى وطنية صادقة تعود على اليمن أرضا وشعبا بالخير والأمن والاستقرار والتقدم والإزدهار، لأن المسؤولية الوطنية في المرحلة الراهنة تفرض على كافة الأطراف من أحزاب وعلماء ومنظمات مجتمع مدني وشخصيات اجتماعية المشاركة الفاعلة في هذا الحوار الوطني بدون أي تردد أو وضع أي شروط تعجيزية، لأن اليمن ملك الجميع، والوطن فوق الجميع).

وهكذا في نهاية جلسة (المقيل) دعونا الله سبحانه وتعالى أن يهدي الحكومة والأطراف المعنية بالحوار إلى ما فيه خير وصلاح واستقرار وازدهار اليمن أرضا واتسانا.

التحقيق مع المتهم بمحاولة تفجير بنك في الشيخ عثمان

عدن/نورجي؛ كشفت تحقيقات أمن عدن مع المتهم (ع.م.ن) من ساكني مدينة الضالع والذي ضبط صباح الأربعاء الماضي وبخوزته كمية من المتفجرات كان يسوي وضعها بجوار كبنية الصراف الآلي التابعة لأحد البنوك بمدينة الشيخ عثمان بأنه متورط في حوادث تفجير كبانين بنكين أهليين قبل شهرين في محافظة عدن.

وأكد مصدر في أمن محافظة عدن أن (ع.م.ن) ضابط متلبسا وبخوزته المتفجرات وتم تحرير محاضر ضبط لواقعة هذه الجريمة والتي كانت ستؤدي حياة العديد من الأبرياء والمواطنين وموظفي البنك في حالة انفجارها. وستلحق أيضا اضطرابا بمنشآت البنك.

وأضاف المصدر أن أمن عدن تمكن من ضبط متفجرات يمتلكها الجاني كان محفوظا بها في أحد المنازل في عدن وتشير المعلومات الأولية لسير التحقيقات إلى ارتباط جرائم التفجرات بالأعمال العيية للخارجين على القانون الهادفة وزعزعة الأمن والاستقرار واشاعة الفوضى والكرهية والإرهاب.. مجددا التأكيد على تعزيز اليقظة الأمنية.



الأميرة البريطانية "بتريس" أثناء خروجها من كنيسة "ساندرجهام" بعد الانتهاء من الاحتفال بأعياد الميلاد "الكريسماس" أمس الأول في مدينة نورفولك بإنجلترا.

الجفري يؤكد أهمية استكمال المشاريع السياحية استعداداً لخليجي (20)



تصوير / محمد عوض

محافظ عدن يناقش مع لجنة تحديث مسح المنشآت وإنجاز مشاريع خليجي (20)

عدن / سبا؛

ناقش محافظ عدن الدكتور عدنان عمر الجفري أمس مع لجنة تحديث مسح المنشآت السياحية برئاسة وكيل وزارة السياحة المساعد عبده ناجي الصنوي عدداً من الموضوعات المتعلقة بتنفيذ العديد من المشاريع السياحية بعدن وبالذات فيما يتعلق بالمشح النمطي للمنشآت السياحية في محافظة عدن وكذا متابعة تنفيذ إنجاز المنشآت لرفع الطاقة الاستيعابية لاستضافة اليمن لخليجي 20 أواخر العام القادم 2010.

وخلال اللقاء أكد محافظ عدن أهمية استكمال كافة الإجراءات التي من شأنها التهيئة والاستعداد الجيد للمشاريع السياحية في إطار خليجي 20 وإجراء كافة المسوحات لقطاع السياحة. من جانبه أشار وكيل وزارة السياحة المساعد إلى أن اللجنة ستعمل على مدى أسبوعين على مسح كافة المنشآت السياحية في عدن وكذا القيام بزيارة المشاريع قيد الإنجاز بهدف متابعة الأسراع في تنفيذها في موعدها المحدد.. موضحاً أن اللجنة ستعمل بالتنسيق مع السلطة المحلية بالمحافظة ومكتب الشباب والرياضة بعدن.

حضر اللقاء وكيل اول محافظة عدن المهندس وحيد رشيد وكيل المحافظة أحمد سالم ربيع علي ورئيس لجنة المالية والتخطيط بالمجلس المحلي ردفان علي عنتر.

تمهيداً لرفع نتائجها إلى مجلس الوزراء

اللجنة المشتركة لحصر وتقييم ممتلكات والتزامات هيئة مستشفى الجمهورية تبشر عملها



د. جمال محمد خدابخش

بتثبيت الأصول ورأسمال الهيئة الأمر الذي سينعكس إيجاباً بجملة من الفوائد على عمل الهيئة من خلال رصد الأجهزة والمعدات القابلة للإصلاح وبيع الموائد التالفة وإضافة مبالغها إلى رأسمال الهيئة وتنفيذ العديد من المشاريع التطويرية للمستشفى.

وكان المستشفى قد تحول إلى هيئة مستقلة بقرار جمهوري صدر في نهاية العام 2008م ونص على أن تؤول كافة الممتلكات والمنشآت الداخلة في حرمه (الحوش) إلى رأسمال الهيئة.



تصوير / جان عبد الحميد

مبنى مستشفى الجمهورية التعليمي

أكتوبر ينشر لاحقاً أن عمل اللجنة المشكلة بقرار من وزير المالية رقم 512 قد سار يوم أمس سيراً حسناً تنفيذياً للقرار الوزاري الذي احتوى في مضمونه على ضرورة تحديد ورأسمال الهيئة وما تملكه من أراض ومساحات فارغة ومنشآت مبنية وكذا حصر وتقييم الأجهزة التابعة للهيئة العاملة والتالفة وتحديداتها وكذا الأثاث والتجهيزات الموجودة

عدن/ محمد ابوراس؛ باشرت اللجنة المشتركة لحصر وتقييم ممتلكات والتزامات هيئة مستشفى الجمهورية العام النموذجي بمحافظة عدن عملها صباح أمس برئاسة وكيل وزارة المالية لقطاع الوحدات الاقتصادية نصر الحريبي. وقال الدكتور جمال محمد إسماعيل خدابخش رئيس هيئة المستشفى نائب رئيس اللجنة في حديث 14

أكتوبر ينشر لاحقاً أن عمل اللجنة المشكلة بقرار من وزير المالية رقم 512 قد سار يوم أمس سيراً حسناً تنفيذياً للقرار الوزاري الذي احتوى في مضمونه على ضرورة تحديد ورأسمال الهيئة وما تملكه من أراض ومساحات فارغة ومنشآت مبنية وكذا حصر وتقييم الأجهزة التابعة للهيئة العاملة والتالفة وتحديداتها وكذا الأثاث والتجهيزات الموجودة



هل المتمررون محاطون

بيئة داعمة؟



فيصل الصويدي

منذ بدء المعارك مع المتمردين في صعدة قبل نحو خمسة أشهر والأخبار عن تدمير وضبط سيارات تحمل أسلحة لهم لم تتوقف، ولو أحصيت تلك التي دمرت وضبطت لعدت بمئات كثيرة، وقد أحصيت منذ بداية هذا الشهر إلى أمس (65) سيارة ضبطها أو دمرها الجيش حسب ما نقله لنا موقع 26 سبتمبر نت.. وهذا ما تم ضبطه وتدميره من السيارات التي تحمل أسلحة وذخائر للمتمردين، فكم عدد التي وصلت بمحمولاتها إليهم؟

ليس ذلك هو السؤال المهم.. بل من هي الجهات التي تملك كل هذا العدد من السيارات وتقف خلف هذا الإمداد الذي لا شك في أن معظمه يصل إلى المتمردين، لدرجة أنه يمكن تقدير أن ما يصل إليهم أكثر بكثير مما يتم قطعه أو تدميره من قبل الشرطة والجيش؟ هل هم تجار أسلحة أم أفراد وجماعات متعاطفة أو داعمة مثل قبائل أو مشايخ أو ضباط؟ وإذا كان المصدر هم هؤلاء الآخرون فالمصيبة كبيرة، وتدل على أن منطقة الحرب محاطة ببيئة داعمة للمتمردين لأسباب عصبوية أو جهوية أو مذهبية، وأن صحت مثل هذه الإحتلالات يصبح تأخر الحسم أو صعوبته مفهوماً.

وتبقى كل تلك الإحتلالات قائمة في ظل غياب المعلومات الحقيقية التي تكشف مصادر ذلك الدعم أو الإمداد.. وسوف تستمر الحرب مع المتمردين ما دامت مجاري الأسلحة والدعم تتدفق إليهم ويراد لها ذلك؟ لقد كان قادة التمرد يؤكدون أنهم يحصلون على السلاح من مواقع الجيش التي سقطت في أيديهم، وربما كان هذا القول صحيحاً في السابق، لكن لم يعد كذلك اليوم بحكم أن الكفة تميل لصالح الجيش وبحكم هذا التدفق للأسلحة من مصادر غير معروفة على وجه الدقة، هذا التدفق المتمثل في هذا العدد الكبير من السيارات المحملة بالأسلحة والتي قلنا إن ما يضبط ويدمر منها كثير، ولكن ليس أكثر من تلك التي تصل إلى المتمردين.

وهنا نحن نتحدث فقط عن شكل واحد من أشكال الدعم الذي يحصلون عليه.. نتحدث عن هذا العدد الكبير من السيارات التي تنقل أسلحة وذخائر.. من أين تأتي ومن هم أصحابها هي وما عليها؟ فمن حق المواطن أن يعرف.

المتمردون ليس لديهم ميهام ولا مطار ولا منافذ مع إيران أو أرتيريا أو لبنان.. والقول إنهم استغلوا أوقات السلم قبل الحرب لتجهيز أنفسهم تجهيزاً قاتلها لم يعد مقنعاً ولا يفسر صمودهم الطويل وانتشارهم إلى مناطق جديدة في هذا الوقت الذي يفترض أنه بالنسبة لهم وقت عصيب.. لا بد أن هناك خلافاً ما.. وسيبقى غامضاً ما دامت السيارات تتدفق إليهم يوميا دون قطع الطريق عليها من المصدر.. من المهم أن يضبط الجيش أو يدمر تلك السيارات التي يرصدها.. لكن الأهم من ذلك أن تدمر مصادرهما..

العديد/ أحمد كفتاني؛

توفيت أمس امرأة تجاوز عمرها العقد الرابع بمدينة الحوك في محافظة الحديدة نتيجة ارتفاع ضغط دماها وعرضها لإنهيار عصبي حاد بعد ساعات من استلامها فاتورة الكهرباء التي جاءت فيها قراءة العداد وقيمة استهلاك التيار الكهربائي مبالغاً فيها إلى حد كبير. وأفاد أحد أبناء المتوفاة بعد حضوره ومشاركته مراسم دفنها وتشيع جثمانها - بعد الصلاة عليها - إلى مئواها الأخير أن صحة والدته كانت جيدة ولم تكن تعاني من أي مرض يذكر وأن الفاتورة التي تسلمتها من القارئ بعد الاطلاع عليها كانت السبب فيما حدث لها ومن ثم وفاتها وبصورة غير متوقعة.

وأشار إلى أن أم مثبثة الله تعالى فوق كل شيء وأنه يؤمن بالقدر خيره وشره ولكن عادات الكهرباء الجديدة التي تم تزويد المنطقة بها مؤخراً ضمن مشروع تحسين الشبكة سريعة وريدية الصنع وتحتاج إلى إعادة النظر فيها. ونقل أهالي تلك المناطق في المديرية شكواهم إلى قيادة المحافظة ممثلة بالأخ/ أحمد سالم الجيلي محافظ المحافظة والأخ/ محمد النهاري مدير عام منطقة الكهرباء بأن عدادات الكهرباء التي تم تركيبها ووضعها في صناديق خاصة، سريعة وتأتي فاتورة الاستهلاك الشهري بمبالغ طائلة تتجاوز الـ (30) ألف ريال بدون امتلاكهم لمكثفات وهذا لا يتناسب مع وضعهم وحالتهم المادية البسيطة.

وداعاً مهندس الليوة

توفي إلى رحمة الله تعالى الفنان مبروك خميس مبروك مهندس أغنية الليوة الراقصة في الشيخ عثمان عن عمر ناهز 83 عاماً. وجاءت وفاة الفنان إثر تسببه من أكلة شعبية في أحد المطاعم التي لا تخضع للرقابة الفنية.

الأسرة الفنية في محافظة عدن تقدمت بالعزاء لأسرة مبروك الذي شاركهم في أفراحهم ورفقتهم الشعبية في الفحلات الخاصة والعامه.